

﴿لِّلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِن نِّسَائِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ فَإِن فَاءُوا فَإِن
 اللَّهُ عَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [البقرة: 226]

❖ مُنَاسَبَةُ الْآيَةِ لِمَا قَبْلَهَا:

الظاهر من مناسبة هذه الآية لما قبلها، أنه تقدّم شيء من أحكام النساء، وشيء من أحكام الإيمان، وقد جمعت هذه الآية بينهما. وبيّنت الآية أنّ الإيلاء نوعٌ من أنواع الإيمان؛ وذكرت امتداداً وتفصيلاً لأنواع الإيمان، فبعد أن بيّن نوعي اللغو منها وما كسبت القلوب كناية عن غير اللغو، بيّن هنا نوعاً من أنواع ما كسب القلب من الإيمان، فذكر الإيلاء.

❖ شَرْحُ الْمَفْرَدَاتِ:

(1) ﴿يُؤْلُونَ﴾: جذر الكلمة (ألا) يَأْلُو أَلْوًا وَأَلْوًا، وَالْيُؤْلِي تَأْلِيَةً وَأَتْلَى: قَصَرَ وَأَبْطَأَ⁽¹⁾. و(أَلَى) مُشَدِّدًا وَمُخَفَّفًا، وَجَمَعَ الْأَلِيَّةُ، بِمَعْنَى الْيَمِينِ، الْأَلَايَا⁽²⁾.
 الإيلاء: مصدر آلى على كذا؛ أي: حلف، عليه بالله أو بغيره من الطلاق، أو العتاق، أو الحجّ، أو نحو ذلك⁽³⁾. قال الله تعالى: ﴿وَلَا يَأْتَلِي أُولُوا الْفَضْلِ مِنكُمْ﴾ [التّور: 22]. وقال الفراء: الاتئلاء: الحلف⁽⁴⁾. والإيلاء: الحلف، وظاهر كلام أهل اللغة أنّه الحلف مُطْلَقًا⁽⁵⁾.

(2) ﴿فَاءُوا﴾: جذر الكلمة هو (فيا)، الفَيءُ: التَّحَوُّلُ، فاءَ الظِّلُّ: تَحَوَّلَ⁽⁶⁾. فاء يفيء إذا رجع⁽⁷⁾. و(الفِيء) في كتاب الله تعالى على ثلاثة معانٍ، مرجعها إلى أصل واحد، وهو الرجوع⁽⁸⁾. قال تعالى: ﴿فَإِن فَاءُوا فَإِنَّ اللَّهَ عَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [البقرة: 226]، وقال الله تعالى: ﴿مِن

(1) ابن منظور، لسان العرب: (ألا).

(2) للصدر السابق: (ألا).

(3) الكفوي، الكلّيات: (ألا).

(4) الأزهري، تهذيب اللغة: (أ ل ا).

(5) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 2/384.

(6) الرّبيدي، تاج العروس: (فيا).

(7) الأزهري، الرّاهر: (ف ي أ).

(8) الأزهري، تهذيب اللغة: (ف ي أ).

شَيْءٍ يَتَفَيَّؤُا ظِلَالُهُ عَنِ الْيَمِينِ وَالْشَّمَائِلِ سُجَّدًا لِلَّهِ ﴿[النحل: 48]﴾، وقال تعالى: ﴿مَّا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى﴾ [الحشر: 7].

ومعنى ﴿فَأَوَّ﴾: رَجَعُوا قَبْلَ فَوَاتِ الْأَشْهُرِ الْأَرْبَعَةِ.

❁ الْمَعْنَى الْإِجْمَالِيَّةُ:

يذكر الله حكم الإيلاء - وهو أن يحلف الرجل لا يقرب زوجته - الذي كان سائداً في الجاهلية؛ ممّا يجعل فيه اليمين عرضة للإضرار بالنساء، مُتَّبِعِينَ خطوات الشيطان في ذلك لأنّه أمر مُخَالِفٌ للبرِّ، ويقع ذلك عند المغاضبة والغیظ، وما في ذلك اليمين من ترك التّوَادِّ وحسن المعاشرة، وما يترتّب عليه من مفسد في الحياة الزوجية وانعكاساتها على المجتمع: فعلى الذين يحلفون على ترك جماع نساءهم انتظار مدة لا تزيد على أربعة أشهر، ابتداء من حلفهم، وهو ما يُعرف بالإيلاء، فإن رجعوا إلى جماع نساءهم بعد حلفهم على تركه في مدة أربعة أشهر فما دون، فإن الله غفور يغفر لهم ما حصل منهم، ورحيم بهم حيث شرع الكفارة مخرجاً من هذه اليمين⁽¹⁾.

❁ الْإِيضَاحُ اللَّغَوِيُّ وَالْبَلَاغِيُّ:

سَبَبُ فَضْلِ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿لِّلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ﴾ عَمَّا قَبْلُ:

في قوله تعالى: ﴿لِّلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ﴾ استئناف ابتدائيّ للانتقال إلى تشريع في عمل كان يغلب على الرجال أن يعملوه في الجاهلية والإسلام⁽²⁾، فيقسمون أليّة، والأليّة: الحلف⁽³⁾ الذي كان من أشهر الأيمان الحائلة بينهم وبين البرِّ والتّقوى وإصلاح الأسرة والمجتمع، متمثلاً بأيمان الرجال على مهاجرة نساءهم، ومردّد ذلك أنّ حسن المعاشرة من البرِّ بين المتعاشرين، وقد أمر الله به في قوله: ﴿وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [النساء: 19]، فامتثالته من التّقوى، ولأنّ دوامه من دوام الإصلاح، ويحدث بفقده الشقاق، وهو منافٍ للتّقوى⁽⁴⁾،

دَفْعُ اللَّصَاةِ عَنِ
النِّسَاءِ

(1) جماعة من العلماء، المختصر في تفسير القرآن الكريم، ص: 36، وابن عاشور، التحرير والتنوير: 2/384.

(2) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 2/384.

(3) ابن جرير، جامع البيان: 4/456.

(4) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 2/384.

وقد كان الرجل في الجاهلية يولي من امرأته السنة والسنتين، ولا تحلّ يمينه إلا بعد مضي تلك المدة، ولا كلام للمرأة في ذلك⁽¹⁾، وكان الرجل في الجاهلية لا يريد المرأة، ولا يحب أن يطلقها؛ لئلا يتزوجها غيره، فكان يحلف ألا يقربها مضارة لها⁽²⁾؛ وإنما يقسم على ذلك لئلا يعود إليها إذا حصل له شيء من الندم، ثم كان أهل الإسلام يفعلون ذلك، فأزال الله ذلك، وأمهل الزوج مدة حتى يتروى، فكان هذا الحكم من أهم المقاصد في أحكام الأيمان التي مهد لها بقوله: ﴿وَلَا تَجْعَلُوا اللَّهَ عُرْضَةً لِأَيْمَانِكُمْ﴾ [البقرة: 224]⁽³⁾.

نُكْتَةُ تَقْدِيمِ الْمَطْلَقِ عَلَى الْمُقَيَّدِ:

بَيَانُ اللَّهِ تَعَالَى
الْأَحْكَامَ لِعِبَادِهِ،
وَحِلْمُهُ سُبْحَانَهُ
بِهِمْ

لَمَّا بَيَّنَّ اللَّهُ تَعَالَى حكم مطلق اليمين، وكان الإيلاء يميناً مقيداً؛ ناسب أن يذكر بعده؛ من باب ذكر المقيد بعد المطلق، وهو قريب من عطف الخاص على العام؛ إذ المطلق فيه ضرب من العموم، والمقيد فيه خصوص بإدخال القيود عليه، والجادة: تقديم بيان ما خلا من القيود؛ ليُتصوّر الحكم في ذاته تصوّراً كاملاً، ثم تُتصوّر أفرادُه المقيدة بعده.

وَجُعِلَ تعقيب اليمين المطلقة باليمين المقيدة دليلاً على حلمه سبحانه؛ إذ قدّم ذكر الحِلْم على ذكر الإيلاء، فلم يؤاخذهم به، فقد كانوا يضارون به النساء في الجاهلية بأن يحلفوا على عدم الوطء أبداً، فتكون المرأة لا أيماً ولا ذات بعل، وجعل لهم فيه تشريعاً يرجعون إليه، فقال: ﴿لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ﴾؛ أي: يحلفون حلفاً مبتدئاً ﴿مِنْ نِسَائِهِمْ﴾ في صلب النكاح بأن لا يجامعوها أبداً أو يحدون مدةً تُجاوِزُ أربعة أشهرٍ، فالتعديّة بـ ﴿مِنْ﴾ تدلُّ على أخذ في البعد عنهن⁽⁴⁾.

والإيلاء: الحلف، قال الراغب: الإيلاء حلف يقتضي التّقصير في المحلوف عليه مُشتق من (الألو)، وهو التّقصير، قال تعالى: ﴿لَا

(1) ابن الجوزي، زاد السير: 1/194.

(2) السجستاني، غريب القرآن، ص: 529.

(3) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 2/384.

(4) البقاعي، نظم الدرر: 1/426.

يَا لَوْ نَكُمُ حَبَالًا [آل عمران: 118]، وقوله: **﴿وَلَا يَأْتِلُ أُولُوا الْفَضْلِ مِنْكُمْ وَالسَّعَةِ﴾** [التور: 22]، وصار في الشرع الحلف المخصوص، فيؤخذ من هذا كلام أن الإيلاء حلف على الامتناع والتّرك؛ لأنّ التّقصير لا يتحقّق بغير معنى التّرك؛ وهو الذي يشهد به أصل الاشتقاق من (الألو)، وتشهد به موارد الاستعمال.

وأياً ما كان فالإيلاء بعد نزول هذه الآية، صار حقيقة شرعيّة في هذا الحلف على الوصف المخصوص⁽¹⁾.

دَلَالَةُ الْخَبَرِ فِي قَوْلِهِ: **﴿لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ تَرَبُّصُ﴾**:

قول الله تعالى: **﴿لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ﴾**، أي: يعتزلون من نسائهم⁽²⁾، ومجيء اللّام في **﴿لِلَّذِينَ﴾** لبيان أن التّربّص جعل توسعة عليهم، فاللّام للأجل، ويُعلم منه معنى التّخيير فيه؛ أي: ليس التّربّص بواجب، فالْمُولِي أن يَفِيءَ لِأَقْلٍ مِنَ الْأَشْهُرِ الْأَرْبَعَةِ⁽³⁾، ولكن حدّت الآية أبعد الأجل لهذا اليمين، لما كان من أفعال الأزواج في الجاهليّة من المبالغة في المدّة، فَخَيَّرَتِ الْآيَةُ الْحَالِفَ فِي الْمُدَّةِ تَقْلِيلًا لَا تَكْثِيرًا، وجعلته غير مُخَيَّرٍ فِي أَكْثَرِ مِمَّا حَدَّتْ؛ وهو أربعة أشهر، ووجه التّقليل: أَنَّ الْإِيْلَاءَ كَانَ عِنْدَ أَهْلِ الْجَاهِلِيَّةِ السَّنَةِ وَالسَّنَتَيْنِ وَأَكْثَرَ، فَوَقَّتَ اللَّهُ ذَلِكَ⁽⁴⁾.

مَنْعُ الشَّرِيعَةِ
الْإِسْلَامِيَّةِ مِنَ
مُضَارَّةِ النِّسَاءِ

وقوله: **﴿لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ تَرَبُّصُ﴾** جملة خبريّة، خرجت عن أصل دلالتها؛ إذ إنّنا نجد من المُولِينَ مَنْ لَا يَسْتَمِرُّ عَلَى إِيْلَائِهِ هَذِهِ الْمُدَّةَ كَامِلَةً، ولو كان خبراً باقياً على دلالتِهِ الْخَبَرِيَّةِ؛ لما جاز أن يتخلّف مدلوله؛ لأنّ تخلّفه يقتضي أن يكون الإخبار عن ذلك كذباً أو وهماً، وكلام الله تعالى منزّه عن ذلك، فأفاد هذا أن الخبر ههنا

(1) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 2/385.

(2) ابن الجوزي، زاد المسير: 1/196.

(3) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 2/385.

(4) التّضمن: هو أن تزيد في الكلام نكتة أو معنى لا يوجد في الأصل.

يُرَادُ بِهِ الْجَوَازُ؛ فَإِنَّ تَرْبُصَ الْأَزْوَاجِ هَذِهِ الْمُدَّةَ فَأَقْلَّ جَائِزٌ، وَمَا زَادَ عَلَى ذَلِكَ فَغَيْرُ جَائِزٍ، دَفْعًا لِلْإِضْرَارِ بِالزَّوْجَاتِ.

بَلَاغَةُ التَّضْمِينِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ تَرَبُّصُ﴾:

﴿مِنْ﴾ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ تَرَبُّصُ﴾ يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ بِمَعْنَى (عَلَى)، وَالتَّقْدِيرُ: الَّذِينَ يُؤْلُونَ - أَي: يَحْلِفُونَ - عَلَى وَطْءِ نِسَائِهِمْ، فَحَذَفِ الْوَطْءَ، وَأَقَامَ النِّسَاءَ مُقَامَهُ، وَهُوَ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَا وَعَدْنَاهُ عَلَى رُسُلِكَ﴾ [آل عمران: 194]؛ أَي: عَلَى السَّنَةِ رَسْلِكَ، وَحَذَفِ الْمُضَافَ كَثِيرٌ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ.

وَأَقْوَى مِنْهُ أَنْ تُخْرَجَ الْآيَةُ عَلَى التَّضْمِينِ؛ فَقَدْ عُذِّيَ فَعْلُ الْإِيْلَاءِ بِ﴿مِنْ﴾ مَعَ أَنَّ حَقَّهُ أَنْ يَعْدَى بـ(عَلَى)؛ لِتَضْمِينِ الْفِعْلِ هُنَا مَعْنَى الْبُعْدُ⁽¹⁾، أَوْ مَعْنَى الْامْتِنَاعِ⁽²⁾، فَعُذِّيَ بِالْحَرْفِ الْمُنَاسِبِ لِفِعْلِ الْبُعْدِ وَالْامْتِنَاعِ، وَالْمَعْنَى: لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ مُتَبَاعِدِينَ مِمْتَنِعِينَ مِنْ نِسَائِهِمْ، مُؤْلِينَ أَوْ مُقْسِمِينَ⁽³⁾، فـ﴿مِنْ﴾ لِلْإِتِّدَاءِ الْمَجَازِيِّ⁽⁴⁾، وَهُوَ مُتَعَلِّقٌ بِمَا فِي (اللَّامِ) مِنْ مَعْنَى الْاسْتِقْرَارِ؛ أَي: اسْتَقَرَّ مِنْهُنَّ، وَهُوَ كَمَا تَقُولُ: لِي مِنَ الْأَمِيرِ الرِّزْقُ وَلَهُ مِنِّي الدَّعَاءُ⁽⁵⁾.

وَفِي دَلَالَةِ التَّضْمِينِ إِيقَاطُ لِلْمُؤْلِينَ مِنْ نِسَائِهِمْ إِلَى عَظِيمِ هَذَا الْيَمِينِ، وَأَنَّ مَا يُقَدِّمُونَ عَلَيْهِ مِنْهُ خَطَرٌ يَوْشِكُ أَنْ يَفْكَكَ الْأُسْرَةَ، وَفِيهِ إِشْعَارُهُمْ بِأَنَّ عَلَيْهِمُ الْإِحْجَامَ، لَا الْمُبَالَغَةَ فِي إِطَالَةِ مُدَّةِ الْإِيْلَاءِ، وَلِذَا حَبَّبَ إِلَيْهِمُ الْفَيْئَةَ، فَقَالَ: ﴿فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾.

دِلَالَةُ تَقْدِيمِ الْجَارِ وَالْمَجْزُورِ عَلَى الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ:

جَاءَ تَقْدِيمُ ﴿لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ﴾ عَلَى الْمُبْتَدَأِ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ؛ وَهُوَ

تَنْبِيْهُ الْمُوْلِيْنَ إِلَى
خَطَرِ عَظِيْمِ
يَوْشِكُ أَنْ يَفْكَكَ
الْأُسْرَةَ

مِنْ الْمَقَاصِدِ
الشَّرْعِيَّةِ الْحَثِّ
عَلَى أَسْبَابِ
الْإِجْتِمَاعِ وَالنَّهْيِ
عَنْ دَوَائِي
الْإِفْتِرَاقِ

(1) ابن الجوزي، زاد السير: 1/196.

(2) أبو حيان، البحر المحيط: 2/447.

(3) الرازي، مفاتيح الغيب: 6/429.

(4) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 2/385.

(5) الكرماني، غرائب التفسير: 1/214.

﴿تَرْبُصٌ﴾، تشويقاً لذكر المسند إليه، واهتماماً بهذه التوسعة التي وسّعها الله على الأزواج⁽¹⁾، وهذا الاهتمام محطّ عناية الشرع مع كونه من موضوعات الحياة الزوجية وأحداثها الممكنة مع كلّ أسرة؛ لما علّم من كليات الشريعة من تشوّفها إلى كلّ ما يؤدّي إلى الاجتماع، ونبيذها لكلّ ما يؤدّي إلى الفراق ما دام الاجتماع ممكناً.

نُكْتَةُ اخْتِيَارِ لَفْظِ ﴿تَرْبُصٌ﴾ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لِّلَّذِينَ يُؤَلُّونَ مِن نِّسَائِهِمْ تَرْبُصٌ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ﴾:

التربص: الانتظار والتوقف، وقد أُضيف إلى الظرف على سبيل الاتّساع؛ أي: للمؤلي حقّ التلبّث في هذه المدّة، فلا يُطالب بفيء ولا طلاق⁽²⁾؛ وقوله: ﴿تَرْبُصٌ﴾ أي: إمهال وتمكّث يتحمّل فيه الصبر الذي هو مقلوب لفظه⁽³⁾، فإنّ مادّة التربص: الرّاء والباء والصاد، وفيه إشارة إلى مقلوبها وهو: الصبر، ومادّته الصاد والباء والراء، وهذا قريب ممّا يُسمّيه البلاغيون: جناس الإشارة وجناس الإضمار⁽⁴⁾.
فالتربص مراد به الصبر والتريث؛ لأنّ العجلة مظنة الزلل في الرّأي والغلط فيه، بخلاف الصبر والتأني؛ لأنّه مُشعرٌ بالنظر والتأمّل في العواقب.

إضافة المصدر إلى الظرف على الاتّساع:

قوله تعالى: ﴿تَرْبُصٌ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ﴾ من باب إضافة المصدر إلى ما هو ظرف زمان في الأصل، لكنّه اتّسع فيه فصيرّ مفعولاً به، ولذلك صحّت الإضافة إليه⁽⁵⁾، والتربص: الانتظار والتوقف، ومعنى ﴿تَرْبُصٌ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ﴾ أنّ للمؤلي حقّ التلبّث في هذه المدّة، فلا يُطالب بفيء ولا طلاق،

العَجَلَةُ مَظْنَةُ
الزَّلَلِ فِي الرّأْيِ
وَالْغَلَطِ فِيهِ

الله سبحانه هو
الخالق لطبائع
البشر، وهو
المُسَرِّعُ لهم ما
يناسب طباعهم

(1) المصدر السابق: 2/385.

(2) البيضاوي، أنوار التنزيل: 1/140.

(3) البقاعي، نظم الدرر: 1/426.

(4) ابن حجة الحموي، خزنة الأدب: 1/95-97.

(5) أبو حيّان، البحر للحيط: 2/448.

ولذلك قال الشافعي: لا إيلاء إلا في أكثر من أربعة أشهر، ويؤيده ﴿فَإِنْ فَآءُ﴾ رجعوا في اليمين بالحنث ﴿فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾⁽¹⁾.

دَلَالَةُ تَعْلِيْقِ الْفِعْلِ بِحَرْفِ الشَّرْطِ (إِنْ) فِي قَوْلِهِ ﴿فَإِنْ فَآءُ﴾:

المُولَى مَدَّةٌ تُجَاوِزُ
أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ
مُخَيَّرَ بَيْنَ الْفَيْئَةِ
وَبَيْنَ الْفِرَاقِ

لما كان حالهم بعد الإيلاء مُتَرَدِّدًا؛ إمَّا أَنْ يَفِيضُوا وَإِمَّا أَنْ يُفَارِقُوا بِالطَّلَاقِ؛ بَيَّنَّ تعالى هذين القسمين؛ فقال مُفَصَّلًا له: ﴿فَإِنْ فَآءُ﴾؛ أي: رجعوا في الأشهر، من الفيء وهو الرجوع إلى ما كان منه انبعاث الإيلاء؛ إذ الفيء في أصل اللغة: هو رجوع الشيء إلى ما كان عليه من قبل⁽²⁾، ولهذا قيل لما تنسخه الشمس من الظل ثم يعود: فيء⁽³⁾. وعُلِّقَ الفعلُ بحرفِ الشَّرْطِ (إِنْ)؛ لأنها موضوعة في الأصل للدلالة على عدم الجزم بوقوع مدخولها، والفَيْئَةُ بعد الإيلاء ليست متحققة.

نُكْتَةُ التَّأْكِيدِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾:

سَعَةٌ رَحْمَةُ اللَّهِ
تَعَالَى وَمَغْفِرَتُهُ

قول الله تعالى: ﴿فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ أي: يغفر لهم ما قارفوه في ذلك من إثم، ويرحمهم بإنجاح مقاصدهم؛ لأنه ﴿غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾، له هذان الاسمان، يتضمَّنانِ صفتي المغفرة والرحمة، يغفر ويرحم من يشاء، ويعامل بعد ذلك بالإكرام⁽⁴⁾.

وفي ختم الآية بهذين الاسمين الكريمين إشارة إلى ظهور أثرهما على المُولَى، ولذا استدلل بعض أهل العلم بذلك على أنَّ المُولَى إذا فاء ووَطِئَ؛ فلا كَفَّارَةَ عليه في يمينه، وذهب الجمهور إلى إيجاب كَفَّارَةِ اليمين على المُولَى بجماع امرأته، فيكون الغفران هنا إشعارًا بإسقاط الإثم بفعل الكَفَّارَةِ⁽⁵⁾.

(1) البضاوي، أنوار التنزيل: 1/140.

(2) الراغب، تفسير الراغب: 1/463.

(3) الزاوي، مفاتيح الغيب: 6/426.

(4) البقاعي، نظم الدرر: 1/426.

(5) أبو حيان، البحر المحيط: 2/450.

وأكد قوله تعالى: ﴿فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ بـ(إِنَّ) واسميّة الجملة؛ إظهاراً لكمال مغفرة الله تعالى ورحمته، ترغيباً للعباد في الفئدة للزوجات؛ لما عُلِمَ في الشرع من تشوّفه إلى تحصيل أسباب الاجتماع والائتلاف.

وقوله: ﴿فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ دليل الجواب، والمعنى: فإن فاؤوا؛ فَإِنْ حِنْثُكُمْ فِي يَمِينِ الْإِيْلَاءِ مَغْفُورٌ لَهُمْ؛ لَأَنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ، وَعُدِلَ عَنْ نَحْوِ (فَإِنْ) فَاؤُوا فَإِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ لَهُمْ وَيَرْحَمُهُمْ) إلى قوله: ﴿فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾؛ لفائدتين:

إحدهما: القصد إلى العموم؛ فَإِنْ فِي ﴿فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ من العموم ما يندرج فيه المولى وغيره.

والأخرى: أن لا يكون في التّنصيص على خصوص المولى تزهيداً وتسهيلاً في تقحّم الإيلاء؛ اتكالا على مغفرة الله تعالى ورحمته.

وفي قوله: ﴿فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ إيدانٌ بأنّ الإيلاء حرامٌ؛ لأنّ شأن إيلائهم الوارد فيه القرآن قصدُ الإضرار بالمرأة، وقد يكون الإيلاء مباحاً إذا لم يُقصد به الإضرار، ولم تطل مدّته، كالذي يكون لقصد التأديب، أو لقصد آخر معتبر شرعاً، غير قصد الإضرار المذموم شرعاً، ولذا ثبت أنّ النبي ﷺ آلى من نسائه شهراً⁽¹⁾.

❁ الفُرُوقُ الْمُعْجَمِيَّةُ:

يُؤْلُونُ وَيَحْلِفُونَ:

قال ﴿يُؤْلُونُ﴾ لأنّ فيها معنى التأخير والتقصير، إذ تكون نيّة الزوج في الإيلاء الإضرار بالزوجة؛ ذكر ابن منظور قوله: أَلَى يُؤْلَى تَأْلِيَةً وَأَتَلَى: قَصَّرَ وَأَبْطَأَ⁽²⁾. أمّا الحِلْفُ أو القسم فقد يكون في الخير

تَرْغِيبُ الْأَزْوَاجِ
فِي الْفَيْئَةِ
لِزَوْجَاتِهِمْ

عُمُومٌ مَغْفِرَةٌ
لِلَّهِ تَعَالَى
وَرَحْمَتُهُ لِمَنْ
انْعَقَدَتْ فِيهِ
أَسْبَابُهُمَا

الإيلاء مصطلح
لقسم خاص
بحالة معينة،
أما الحلف فيدل
على القسم
العام

(1) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 2/386.

(2) ابن منظور، لسان العرب: (ألا).

والشَّرِّ، وَالْحَلْفُ وَالْحَلْفُ لَفْتَانِ، فِي الْقَسَمِ، الْوَاحِدَةُ حَلْفَةٌ، وَيُقَالُ: مَحْلُوفَةٌ بِاللَّهِ مَا قَالَ ذَلِكَ، قَالَ النَّابِغَةُ:

فَإِنْ كُنْتُ لَا ذُو الضَّغْنِ عَنِّي مُكَذِّبٌ *** وَلَا حَلْفِي عَلَى الْبِرَاءَةِ نَافِعٌ⁽¹⁾
وَرَجُلٌ حَلَّافٌ وَحَلَّافَةٌ: كَثِيرُ الْحَلْفِ. وَاسْتَحْلَفْتُهُ بِاللَّهِ مَا فَعَلَ ذَلِكَ⁽²⁾.

النِّسَاءُ وَالزَّوْجَاتُ:

الزَّوْجَةُ إِذَا
ذُكِرَتْ فِي الْقُرْآنِ
الْكَرِيمِ فَتَكُونُ
فِي مَعْرِضِ
الْحَيَاةِ الزَّوْجِيَّةِ
السَّلِيمَةِ

الإِيلَاءُ يَمِينٌ خَاصٌّ يُقْسَمُ الرَّجُلُ فِيهِ أَنْ لَا يَطَأَ زَوْجَتَهُ ...
فَعَبَّرَ الْقُرْآنُ بِالنِّسَاءِ دُونَ الزَّوْجَاتِ؛ لِأَنَّ الزَّوْجَةَ تَكُونُ مُحِطًّا رِضَا
مِنَ الزَّوْجِ، وَيَغْلِبُ حِينَ ذِكْرِهَا اسْتِقْرَارُ الْحَيَاةِ الزَّوْجِيَّةِ، لَكِنَّهُ لَمَّا
عَرِضَ مُشْكَلَةً بَيْنَ الزَّوْجِ وَالزَّوْجَةِ، مُنِعَتْ وَلَوْ لِفَتْرَةٍ مُحَدَّدَةٍ تِلْكَ
الْمُعَاشِرَةِ، فَقَدْ اخْتَارَ أَنْ يَذْكَرَ النِّسَاءَ دُونَ الزَّوْجَاتِ؛ وَهَذِهِ ظَاهِرَةٌ
قُرْآنِيَّةٌ مُطَرَّدَةٌ، وَمِثْلُ ذَلِكَ قَوْلُهُ: ﴿فَاعْتَرِزُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ﴾
[البقرة: 222]. وَتَعْلِيْقُ الْإِيلَاءِ بِاسْمِ النِّسَاءِ؛ مِنْ بَابِ إِضَافَةِ التَّحْلِيلِ
والتَّحْرِيمِ وَنَحْوَهُمَا إِلَى الْأَعْيَانِ، مِثْلُ ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ﴾
[النساء: 23]⁽³⁾.

(1) أَبُو هَلَالٍ الْعَسْكَرِيُّ، دِيْوَانُ الْعَانِي: 1/218.

(2) الْفَرَاهِيدِيُّ، الْعَيْنُ: (حَلْفٌ).

(3) ابْنُ عَاشُورٍ، التَّحْرِيرُ وَالتَّنْوِيرُ: 2/385.

عنوان الكتاب:

موسوعة التفسير البلاغي، المجلد الثالث، سورة البقرة من الآية 181 إلى الآية 247
مجمع القرآن الكريم بالشارقة، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة

*

التنفيذ والنشر: منشورات القاسمي، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة

سنة الطبع: 1444هـ - 2023م

© حقوق الطبع والنشر محفوظة لمنشورات القاسمي

الطبعة الأولى: 2023م

*

الفهرسة الوصفية أثناء النشر:

مكتبة الشارقة العامة، هيئة الشارقة للكتاب، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة

227.366

م. ق. ت

التفسير البلاغي للقرآن: سورة البقرة من الآية 181 إلى الآية 247 [إشراف مجمع القرآن الكريم، قسم

الدراسات والبحوث؛ المدير العلمي امحمد صافي المستغانمي].-

الشارقة، الإمارات العربية المتحدة: منشورات القاسمي، 2023.

مج. 3، 800 صفحة؛ 24x17 سم.

ردمك: 978-9948-798-54-5

يشتمل على ارجاعات ببلوجرافية.

مج. 3: سورة البقرة من الآية 181 إلى الآية 247.

1-القرآن - تفاسير نحوية 2-القرآن، بديع 3-القرآن، بلاغة 4-القرآن - سور وآيات 5-القرآن-

ألفاظ أ-العنوان ب- مجمع القرآن الكريم (الشارقة، الإمارات العربية المتحدة).

قسم الدراسات والبحوث ج- المستغانمي، امحمد صافي

التقييم الدولي: 978-9948-798-54-5

*

إذن طباعة رقم: MC-03-01-1789539 بتاريخ 2023/03/10م،

مكتب تنظيم الإعلام، وزارة الثقافة والشباب، الإمارات العربية المتحدة

*

الفئة العمرية: E

«تم تصنيف وتحديد الفئة العمرية التي تلائم محتوى الكتب وفقاً لنظام التصنيف العمري

الصادر عن المجلس الوطني للإعلام»

*

الطباعة: AL Bony Printing Press - Sharjah, UAE

الإخراج الفني: عاصم محمد زكي «النجار»